



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

برزت خلال الفترة الماضية الخلافات التي استعرت بين مكّونين هامّين في الحكومة اللبنانية، وتلتها الهدنة التي اختار المسؤولون في لبنان التوصل إليها مرحلياً في انتظار فترة مقبلة ستشهد استعادة الخلافات على الملفات الخلافية.

هي هدنة ذاتية أرادها جميع اللاعبين الكبار في ملفات كبرى كالنازحين والكهرباء والمعركة في وجه الفساد وغيرها من القضايا التي من شأنها إثارة معارك في مجلس الوزراء .

تهديدات بومبيو

جاءت تلك الهدنة قبل أيام قليلة من زيارة وزير الخارجية الأميركي مايكل بومبيو لبيروت والتي كان موضوعها الأساس الهجوم ومحاوله حصار حزب الله، والذهاب إلى تهديد اللبنانيين بأن لبنان سيكون في خطر إذا لم تتم الاستجابة للرجبة الأميركية، وهي عادة أميركية دأب عليها رؤساء أميركيون متطرفون في الماضي، وأهمهم جورج بوش الابن الذي كان لسان حاله بعد اعتداءات 11 أيلول العام 2001، بأن من ليس معنا فهو ضدنا!

يجب الإشارة هنا إلى أن وزير الخارجية الأميركي يعد أحد أكثر المقربين من الرئيس الاميركي دونالد ترامب وقد أثبت طاعته وولائه للأخير، وجاء إلى المنطقة ليقدم الدعم المطلق لرئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين ناتانياهو تزامنا مع إعلان ترامب حول سيادة إسرائيل على الجولان المحتل.

وكان لافتا أن الضيف الاميركي وجّه رسالة عالية النبرة في بيروت عبر بيان مكتوب صيغت عباراته بعناية، وهو وجه رسالته مباشرة عبر بث تهديداته، ولم يكتفِ بتوجيه الإملاءات إلى الفريق المحسوب عليه، بل كان حريصا على أن تصل الرسالة إلى الجميع .

وإذا كان بومبيو أعلن في الأساس عداؤه لحزب الله، إلاّ أنّه لمّح في بيانه الذي فهمه لبنان تماما وكان رد عليه بموقف موحد دفاعا عن الحزب، أن واشنطن لن تساعد في ملف النازحين السوريين وربط عودتهم بالظروف المناسبة وبالحل السياسي، أي أنهم لن يعودوا، لا بل إنه أفهم

لبنان أن الولايات المتحدة ستقوم باستخدام هذا الملف في وجه لبنان إذا لم يواجه الأخير حزب الله!

هي المرة الأولى التي تضع الولايات المتحدة بهذا الشكل لبنان في رزمة واحدة مع حزب الله، لا بل إن الديبلوماسي الأميركي قد استعاد أحداثاً في الثمانينيات متّهما الحزب باستهداف وقتل عناصر المارينز وديبلوماسيين أميركيين في تفجيرات العام 1983، علماً أن لا دليل يطل الحزب على ذلك.

وكان لافتاً تذكير بومبيو بهزيمة بلاده لتنظيم داعش ليربط هذا التنظيم الارهابي بحملته على حزب الله، في ما يبدو أنه شحن للأجواء قبيل الانتخابات الاسرائيلية في ظل منحى هجومي تقوده بلاده على مستوى المنطقة بدءاً من إيران مروراً بسوريا وصولاً إلى لبنان، في انتظار ما يتردد عن قرب إعلان واشنطن وتل أبيب لما يسمى بصفقة القرن.

وفي خلاصة جولة الضيف الأميركي، يمكننا اعتبار أن خلافاً كبيراً في المضمون ظهر بين الولايات المتحدة ولبنان إلى حدّ التناقض في موضوع المقاومة وكل ما يتبع لهذا الموضوع كالنظرة الى القرار 1701 وخروقاته التي اعتبرها بومبيو ناجمة عن عدم تطبيق الجانب اللبناني لهذا القرار، مروراً بموضوع العقوبات التي تعتبر واشنطن أنها تثمر بالنسبة إلى إيران، حتى أن بومبيو أوحى بوجود لائحة جديدة، وصولاً إلى موضوع ترسيم الحدود البرية والبحرية، وقد أعلن الضيف الأميركي نيّة بلاده أن تكون حاضرة في عملية استخراج النفط والغاز في لبنان، معلناً أنها قادرة على أن تؤدي دوراً في إيجاد حل لما تعتبره نزاعاً حدودياً بحرياً بين لبنان والعدو الاسرائيلي .

على هذا الصعيد، برز عامل هام في الزيارة عبر إفهام الجانب الأميركي أن لبنان رافض لما يسمّى باقتراح هوف لترسيم الحدود البحرية، والذي كان يقوم على قبول لبنان بالتخلي عن حقّه في البلوك البحري رقم 8 في مياهه الاقتصادية وهي مساحة تتخطى 800 كيلومتر مربع، في موازاة إحياء ما كان متفقاً عليه سابقاً لجهة أن تجمع الأمم المتحدة ممثلين عن الطرفين، اللبناني والاسرائيلي، في حضور الوسيط الأميركي، لتثبيت حق لبنان وترسيم الحدود البحرية.

واللافت أن استعداد واشنطن لقيادة هذه الوساطة يأتي غداة زيارة بومبيو إلى تل أبيب، ما يشير، حسب متابعين لملف الحدود، إلى ضمانات أميركية حول مشاركة إسرائيل في تلك المحادثات برعاية الأمم المتحدة والتخلي عن ادّعاءاتها حول ملكيتها المزعومة في المياه الاقتصادية اللبنانية، وهو ما ينتظر أن يضع الوسيط الأميركي الخطة العملية للانطلاق بها .

ويجب التذكير هنا أن لبنان لا يزال اليوم في مرحلة الاستكشاف وتأكيد مخزونه من النفط والغاز في البحر، وهو في فترة زمنية حاسمة تمتد حتى العام 2020، في انتظار أن يفتح دورة جديدة للتراخيص وتلزييم بلوكات نفطية إضافية خلال هذه الفترة.

في موازاة هذا الموضوع، أعلن بومبيو من جديد دعم بلاده للجيش اللبناني كون الولايات المتحدة لا تزال تراهن على الجيش الذي يعتمد على السلاح الأميركي، طبعاً مع تكرار المسؤول الأميركي ضرورة أن تميز الدولة بين سلاحها وسلاح حزب الله.

أما ما يجب التوقف عنده، فكان لقاء بومبيو وزيرة الداخلية ربا الحسن في ما يبدو اهتماماً أميركياً بباقي المؤسسات الأمنية في لبنان، وهو لقاء نادر من نوعه بين وزير خارجية أميركي ووزارة الداخلية في لبنان.

ومع مغادرة الضيف الأميركي، طرح البعض مخاوف من أن تكون اللهجة المرتفعة لبومبيو مقدمة لتوتر ما على الجبهة الجنوبية وإمكانية إقدام الحكومة الإسرائيلية على عدوان على لبنان .

لكن ما يجب التذكير به اليوم أن الولايات المتحدة تولي استقرار لبنان أهمية قصوى، وقد كان لافتاً حرصها في المرحلة الماضية على تحييد لبنان عن النزاعات الدموية في المنطقة .ولذلك أسباباً عديدة منها خشيتها على حليفها إسرائيل التي ستتكد خسائر كبيرة جراء أي عدوان على لبنان، ومنها الحرص الغربي عموماً على بقاء النازحين السوريين في لبنان والذين قد يغادرونه بأعداد كبيرة نحو أوروبا في حال اشتعال النيران في لبنان، ناهيك عن الحرص الأوروبي على القوات الأوروبية ضمن القوات الدولية العاملة في الجنوب، اليونيفيل، إضافة إلى خشية أميركية من انهيار حلفائها في لبنان عند حالة الفوضى وتعاضم قوة حزب الله..

لكل تلك الأسباب، من المُرجَّح أن يكون العنوان الأهم لجولة بومبيو في المنطقة هو تقديم الدعم لرئيس الوزراء الإسرائيلي ناتانياهو لحرص ترامب على استمراره رئيساً لحكومة العدو.

خلافات داخلية... وهدنة

كان من الملاحظ خلال الفترة الماضية أن ملف النازحين السوريين لم يعد يشكل فقط عبئاً اقتصادياً وامنياً واجتماعياً وديموغرافياً على لبنان، بل تحول إلى مادة انقسام سياسي ووطني، حتى أنه كان أحد عناوين اشتباك حليفي التسوية الرئاسية المقبلة، كما يردد كثيرون، زعيم تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري من جهة ورئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل بالوكالة عن رئيس الجمهورية ميشال عون.

وكان بارزا أن باسيل أطلق معادلة عودة النازحين ومكافحة الفساد وعودة الكهرباء، وإلا لا حكومة، وذلك بعد سلسلة اعتراضات للتيار على سياسة الحريري في هذه المجالات، وكان لافتاً أنه أطلقها في مناسبة 14 آذار التي يعتبر العونيون أنهم في أساسها، في ارتباط بين إنجازاتها والمعركة السياسية التي يقودها العهد اليوم. وكان ملاحظاً أن موقف باسيل جاء بعد تقرد الحريري باختيار الوفد المشارك في مؤتمر بروكسل للنازحين وعدم اصطحابه وزراء معينين، موحياً أن تياره على استعداد للذهاب في تمسكه بأولوية إعادة النازحين إلى حد التلويح بإسقاط حكومة العهد الأولى، كما سبق أن وصفها رئيس الجمهورية، وهو أمر تبعته تصريحات وتوضيحات أكدت المضمون من قبل مسؤولين واعلاميين مقربين من التيار.

لا شك أن ثمة تراكمات برزت بين الجانبين حول مواضيع عدة أخرى ومنها التعيينات الإدارية التي يريد التيار الحر حصة الأسد منها، والكهرباء، بسبب رفض الحريري ما يطلبه باسيل. لكن ما خرج بوصفه الموضوع الأهم كان ملف النازحين في ظل خلاف جوهري عليه، ولدى التيار معطيات حول ما تضمنه مؤتمر بروكسل الذي شهد سلة شروط ومطالب للدول المانحة من شأنها أن تضرب كل العصب الحكومي كونها مناقضة لمبادئ الحكومة وثوابتها. ويعطي هؤلاء مثالا حول طلب الدول المانحة، وعلى مسمع من رئيس الحكومة، تأمين إجازات عمل للنازحين

السوريين وإقامات عبر اعتبارهم نازحين يتمتعون بحقوق معترف بها دوليا! وذلك بعدما تم الربط بين أموال مؤتمر سيدر وشرط تحويل جزء من الاستثمارات لمصلحة تشغيل يد عاملة سورية! وإذا كان هذا الأمر صحيحا، فإن من شأنه تفجير أزمة سياسية في البلد، وسيكون رئيس التيار الوطني الحر محقا في مخاوفه في ظل قلق كبير من رغبة دولية في منع النازحين من العودة الى وطنهم، لسبب سياسي يتعلق بعداء الدول الغربية للنظام في دمشق ورغبتها في إطالة أمد الأزمة في سوريا.

من الواضح أن العهد الحالي (وهي تسمية درجت لحكم رئيس الجمهورية (يرفع شعارا في مرحلته يستند إلى ثلاثية مكافحة الفساد وإعادة النازحين إلى بلادهم، والتحديات الاقتصادية، وهي ثلاثية صيغت منذ ما قبل ولادة الحكومة. وقد أراد باسيل أن يبلغ الحريري رسالة مفادها أن التسوية التي رعت علاقتهما منذ التفاهم على انتخاب عون رئيسا، والتي ستمهد لعلاقة طويلة الأمد بينهما، ليست شيكا على بياض يتصرف الحريري بحرية مطلقة على أساسه.

قابل المستقبلين هذا التصريح بهجوم مضاد بضوء أخضر من الحريري، الذي عاد ولجم هؤلاء بعد أن أوصل الرسالة المضادة، وأعلن بوضوح أن لا نية للتصعيد وهو لم يكن مبادرا إليه، وهو حريص على نجاح الحكومة التي يتأسسها، لكنه في المقابل لن يسكت عن تهديده هذا، وبالتالي سيتم الرد على كل موقف يستهدفه ولو في شكل غير مباشر كما حدث عبر الاعلام على سبيل المثال.

وقد كان من المستغرب لدى المستقبلين أن يذهب باسيل نحو التهديد بإسقاط الحكومة وتصوير نفسه على أنه سيّد هذا القرار علما أنه لا يمتلك أدوات ذلك، وهو كان في إطار تعزيز النزعة الطائفية المعادية للنازحين لدى المسيحيين الخائفين من تكرار السيناريو الفلسطيني في اللجوء . من هنا كان رد الحريري قويا وهو الذي يذكر الجميع بأنه لم تمر سوى أسابيع قليلة على نيل الحكومة الثقة، وهناك استحقاقات أساسية تنتظرها، ماليا واقتصاديا وإصلاحيا وسياسيا في انتظار أموال مؤتمر سيدر العامل الجوهرى لتقدم اقتصاد البلاد، لذا كان تهديد الحريري بأن إسقاط الحكومة سيعني خرابا للبلد يشمل الجميع وليس هو فقط.

ولا شك أن النقطة الخلافية الأساسية في البلد على هذا الصعيد تتعلق بالانفتاح والتواصل مع النظام في سوريا لإعادة النازحين، وهو الموضوع الذي سيؤدي إلى خلافات كبيرة مقبلة، ويضع الحريري هجوم باسيل في إطار التماهي مع موقف دمشق الذي يهدف إلى رمي المسؤوليات في اتجاه الآخرين، واستخدام ملف النزوح ورقة ضغط واستغلال لتبرير تطبيع العلاقة الثنائية كون النازحين معادين للنظام في دمشق الذي لا يسهل عودتهم.

وإذا كان موضوع النازحين يعد أحد المواضيع الخلافية بين الرئيس عون وباسيل من جهة، والحريري من جهة أخرى، ثمة مواضيع أخرى وضعت على الطاولة في اجتماع غير ايجابي بين الحريري وباسيل أدى الى توتر الاجواء شمل مواد الفساد والتعيينات والكهرباء، لكن هذا لا يعني ان الشراكة بين طرفي التسوية مهددة بالانهيار.

وكان العهد قد أعطى ضوءاً أخضر في معركة مكافحة الفساد التي شنت في وجهها حملات طائفية. ويذكر التيار أن عون واجه في السابق الاتهامات المالية عبر القضاء الذي برأه في نهاية المطاف من كل الاتهامات، خلافاً لما يحصل اليوم إذ تهب مرجعيات دينية وسياسية للدفاع عن بعض المشتبه في تورطهم في فساد أو ارتكابات مالية، بدلاً من أن تترك المهمة للقضاء أن يبت في هذه الأمور.

لذا، يعتبر رئيس الجمهورية أن الحريري رفع السيف المذهبي في وجهه، وحتى الآن، المعركة في وجه الفساد مستمرة ويشير أنصار العهد إلى أن رئيس الجمهورية ماض فيها وقد وجّه رسالة إلى الجميع أن مكافحة الفساد ستستمر ولن تتوقف أمام خطوط حمراء، وما انطبق على العماد ميشال عون يجب أن يسري على الجميع في ظل رئاسة ميشال عون التي تقوم بحملة اصلاح قضائية.

ووجهة نظر الرئيس عون تذهب إلى اعتبار أن الضوء الأخضر الاقليمي والدولي لعمل الحكومة لا يزال غير أخضر، بالنسبة إلى من يقف وراء الحريري الذي قد يكون صادقا في نيته إنجاح عمل الحكومة، وهو ما ستكشفه الأسابيع المقبلة. وموضوع الفساد لا يعد تفصيلا في وجهة النظر هذه، ذلك أنه إذا كانت الأسابيع الفاصلة عن تشكيل الحكومة تعد قليلة، فإن أكثر

من عقبة يعتبر العهد أن الحريري قام بوضعها في وجه العهد . إذ إن الفيتو الذي وضع على المساءلة القضائية لأسماء متهمة بارتكابات معينة، كما حدث بالنسبة إلى إضفاء غطاء سياسي ومذهبي على الرئيس فؤاد السنيورة بغية الحؤول دون مثوله أمام القضاء، لم يكن وحيدا، إذ تلاه رفض وزير الاتصالات محمد شقير إعطاء الإذن للتحقيق مع المدير العام لهيئة أوجيرو عماد كريدية . وهما مثالان قدمهما الحريري بعد فترة قليلة من تشكيله الحكومة، وإن لم يجاهر بذلك لكنه وقّر الضوء الأخضر له . أما القشة التي قصمت ظهر البعير فكانت تغيب الوزير المختص في شؤون النازحين عن الوفد الرسمي الى مؤتمر بروكسل، بينما ضم اليه الوزير ريشار قيوميجان المنتمي الى القوات اللبنانية والذي افتعل صداما مع عون على طاولة مجلس الوزراء، في ما عد استهدافا شخصيا لرئيس الجمهورية.

من هنا كان تلويح باسيل بإسقاط الحكومة، ما يفسر القتال الكبير الذي قام به في فترة تشكيل الحكومة للحصول على الوزراء الـ 11، علما أن العهد يمتلك فعليا عشرة وزراء وليس 11، لكن باسيل الذي اعتبر جهارا أنه حصل على الثلث زائدا واحدا مع تشكيل الحكومة، لوّح بذلك ليس بهدف إنهاء التسوية التي جاءت لمصلحته، إنما لتذكير الحريري وحلفائه في الحكومة ومن يقف وراءهم، أن التوازنات يجب أن تراعى في ملفات التعيينات والفساد والنزوح والكهرباء.

معارك مقبلة على طاولة الحكومة

إذا كانت العلاقة بين جانبي التسوية ستشوبها الخلافات، إلا أن هذه العلاقة محكومة بالتقارب وهو ما يأتي لمصلحة الفريقين لحاجة كل منهما إلى الآخر، وخاصة الحريري وباسيل المخولين تجاوز عقبات كثيرة أمام الحكومة .

وبالنسبة الى باسيل، فهو فيدرك تماما أن ما قام به من جهد والشروط التي وضعها للوصول الى هذه الحكومة، تجعله بمثابة والد الصبي ومسؤول عن نجاحها تحضيراً واختباراً له لمعركته الرئاسية، خاصة وانه قد وضع مهلة لأكثر من موضوع لمعالجته.

الأمر سيّان بالنسبة إلى الحريري الذي يعلم تماما أن التسوية مع عون وباسيل هي التي تحفظه وتياره وتؤمن له استقرار في رئاسة الحكومة، إضافة طبعا إلى حفظ الحد الأدنى من الغلاقة مع حزب الله.

لكن ثمة ملفات قد تضع التسوية تحت الاختبار، أولها ملف النازحين الذي سيفرض نفسه بقوة في المرحلة المقبلة مع كل التعقيدات الإقليمية والدولية لهذا الملف، وعلى رأسها الانفتاح على دمشق، إذ ان ثمة تباين كبير بين موقف كل من تيار المستقبل والقوات اللبنانية والحزب التقدمي الإشتراكي من جهة، وموقف قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر من جهة ثانية، وذلك بالنسبة إلى سبل معالجة مسألة النزوح السوري في لبنان .

وفي حين يضغط الفريق الثاني لتحريك ملف النازحين في شكل مباشر مع السلطات السورية، للبدء بإعادة هؤلاء على دفعات، تدعو القوى المعارضة لهذا التوجه إلى التريث، وإلى التنسيق مع المجتمع الدولي، وإلى عدم الخروج عن الإجماع العربي في هذا الملف، ما يعني في طريقة أخرى تأجيلا لهذا الامر الى أجل غير محدد وطويل .

كما ان ملف الفساد سيطرح نفسه بقوة في المرحلة المقبلة، ويبدو ان أية جهة سياسية داخلية لن تقف في وجه توقيف بعض الأشخاص المرتكبين، أكانوا ينتمون إلى إدارات الدولة الرسمية أو حتى الى أي سلك عسكري، حتى لا تظهر بموقع المدافع عن الفاسدين، لكن الامر لا ينطبق على قيادات كبيرة كما أثبتت الوقائع في الماضي ويبدو مثال الرئيس فؤاد السنيورة صارخا !

ويبدو ان محاولات تحريك ملفات تطل رئيس الحكومة الاسبق ستصطدم بمعارضة شرسة من جانب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الإشتراكي، بينما ستفيد المعركة، أقله في محاصرة مكامن الفساد من الآن فصاعدا اذا ما خيضت بجدية من قبل جميع الافرقاء الكبار .

ويحضر أيضا ملف الكهرباء مع خطة التيار الوطني الحر في اتجاه الحلول المؤقتة في أسرع وقت ممكن، في انتظار الحل النهائي المستدام، علما أن الحلول السريعة لا يمكن أن تمر إلا من خلال إستقرار الطاقة من مصادر خارجية، بسبب عجز مؤسسة كهرباء لبنان عن تغطية حاجة لبنان من الطاقة .

وسيكون التركيز على استئجار بواخر لإنتاج الكهرباء، الأمر الذي لا يرحّب به معظم الأفرقاء كونهم يدفعون إلى الدخول فورا في مرحلة الحل النهائي، أي للشروع في بناء المصانع من دون هدر مزيد من الأموال على إستئجار المزيد من البواخر، حتى لو أسفر هذا الأمر عن إستمرار إنقطاع التيار الكهربائي جزئيا خلال مرحلة بناء هذه المصانع الجديدة . لكن خطة التيار التي قدمها أخيرا قد تحصل على موافقة للمضي فيها كونها تشكل خيارا وحيدا بعد إجراء تعديلات عليها حتى لا يشكل هذا الأمر إنجازا ضخما للتيار .

وبالتالي، فإن التيار الوطني الحر، الذي يبحث عن إنجاز سريع في هذا الملف، وهو في صراع مع الوقت، قد يصطدم مجددا بمعارضة داخلية واسعة ومتعددة الأطراف، ما سيفتح الباب أمام كباش شديد في موضوع هام آخر .

ويطرح موضوع التعيينات الذي أصبح يتم في لبنان عرفيا عبر تقاسم الحصص والمراكز بين الطوائف والأحزاب السياسية، نفسه، وقد كان أحد البنود الخلافية بين الحريري وباسيل أخيرا وهو مرشح لأن يصطدم بأكثر من عقبة .

وقد طرح باسيل الحصول على غالبية التعيينات كون تياره هو الأكثر تمثيلاً على الصعيد المسيحي، ولم يرحب الحريري بهذا الأمر، فكل من القوات اللبنانية وتيار المردة إضافة إلى جهات من خارج الحكم مثل حزب الكتائب وغيره، يرفضون بأن يستأثر التيار الحر بالحصّة المسيحية شبه الكاملة من التعيينات، برغم حقه الطبيعي بالإستحواذ على غالبية الحصّة المسيحية من التعيينات كونه الجهة الأكبر والأوسع تمثيلا على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية، والاهم أن منصب الرئاسة بيده .

يعلم الحريري تماما أن قوى أخرى من طوائف مختلفة لن تقبل بأي استئثار من هذا النوع، وهو يخشى تحديدا من مطالبة السنة من خارج خندقه، مدعومين من حزب الله بالدرجة الأولى، بحصة سنوية في التعيينات، ولذلك، فهو لن يتماهى مع باسيل في هذا المطلب، وسيكون هذا الأمر عاملا خلافيا بين الرجلين .

مقاربة الحريري ..ودعم سعودي

الواقع أن الحريري، منذ ما قبل تشكيل حكومته، يتصرف مع التطورات، سواء التي تعنيه مباشرة أو غير مباشرة، عبر مبدأ النأي بالنفس، وهي سياسة يبررها بأن الأولوية اليوم ليست للمناكفات السياسية غير المجدية، بقدر ما يفترض ان تتركز أولا وأخيرا على إصلاح الوضع الاقتصادي، وإطلاق الورشة الموعودة والواعدة بالنهضة الشاملة، تطبيقا لمقررات مؤتمر سيدر، التي قد يضيعها لبنان إذا لم يحسن التصرف على صعيد الإصلاحات المطلوبة.

هو يحاول إمساك العصا من المنتصف، فهو حيناً لا يواجهه رئيس الجمهورية ميشال عون الذي يضرب على الطاولة ويرفع الجلسة اعتراضا على بعض المداخلات، قبل ان يحرك من هو الى جانبه للحديث عن صلاحيات رئيس الحكومة، وحيناً آخر يرفض مطالب التيار الحر في أكثر من مكان .وهي سياسة اتبعتها الحريري مثلا في موضوع عدم الدخول مباشرة في الدفاع عن الرئيس السنيورة، بينما تحدث أكثر من مرة عن المضي في المعركة ضد الفاسدين، وعلى عدم وجود غطاء لأي مرتكب، كائنا من كان .في المقابل، مضى على سبيل المثال في موضوع آخر في اختيار الوفد المرافق الى مؤتمر بروكسل، من دون وجه حق.

وكانت لافطة الزيارة التي قام بها الحريري إلى السعودية حيث التقى الملك سلمان بن عبد العزيز وهو لقاء أعلن عنه رسميا، وكذلك التقى ولي العهد محمد بن سلمان في لقاء لم يعلن عنه.

وقد عاد رئيس الحكومة حاصلا على دعم سعودي جديد في سياساته، سواء على مستوى موقعه داخل بيئته، أو على مستوى موقعه في هرم السلطة، وهو بدا مطمئنا للزيارة وثمة حديث ان الرياض محضت الحريري دعما ملحوظا على مستوى مستقبل العلاقة بين الدولتين اللبنانية والسعودية والذي سيجرم لاحقا خطوات عملية في ظل التحضير لاجتماعات اللجنة العليا

اللبنانية -السعودية التي ستتعدد في وقت ليس ببعيد في الرياض، إضافة طبعا الى دعم في الموضوع الاقتصادي وعودة السياحة السعودية بقوة الى لبنان، في ظل رؤية اقتصادية شائعة ان السياحة الخليجية تعد أساسية لنهوض الاقتصاد اللبناني.

باتت السعودية على قناعة بأن الأمور في لبنان لن تذهب لصالح حلفائها، وقد يكون على الحريري قيادة الدفة السعودية في لبنان بدقة، وهو، مع عودته، حاول استنهاض بيئته وشارعه وقام بمصالحة مع اللواء اشرف ريفي رعاها الرئيس السنيورة، ما جعله يعتقد أنه سيخوض انتخابات طرابلس الفرعية ضامنا إعادة انتخاب مرشحة تيار المستقبل ديماء الجمالي، التي طعن المجلس الدستوري بنيابتها، علما أن بعض المتابعين تحدث عن فوز حتمي لريفي في حال ترشحه، في ظل تملل في الشارع الطرابلسي من أداء جمالي بعد نحو عام من الانتخابات النيابية.

وبذلك، تنازل الحريري شكليا عبر لقاء ريفي في منزل السنيورة، لكن هذه الخطوة بانسحاب ريفي ستسهم إسهاما كبيرا في تطويق الحالة الشعبية لريفي التي حاولت قوى في ٨ آذار استثمارها، بينما كان أقصى ما حققه ريفي هو الظهور بمظهر الحريص على وحدة السنة في طرابلس، وكسب التخفيف من القيود الأمنية عليه، والحصار الخدماتي له، الا انه ظهر بمظهر الحريص على الوحدة السنية وهو الذي أثار خطابا مذهبيا متطرفا في السابق .

على هذا الصعيد، وقر الحريري وريفي على نفسيهما معركة غير مصيرية هما بغنى عنها، كانت ستكلفهما ماليا، وهما بذلك فتحا صفحة جديدة، لكن اذا كان البعض ذهب الى اعتبار ان تلك العلاقة قد عادت كما كانت عليه قبل استقالة ريفي من حكومة الرئيس السابق للحكومة تمام سلام، فإنه من المستبعد ان يتم ذلك في ظل الصراع القائم بين الجانبين .